

Distr.: General
10 March 2023
Arabic
Original: English



تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) خلال الفترة من 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى 20 شباط/فبراير 2023

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتضمن هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) منذ صدور التقرير السابق، المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (S/2022/858)، بما يشمل الأمور المتعلقة بأحكام القرار 2650 (2022). ولم ينفذ الطرفان بعد كامل التزاماتهما بموجب القرار 1701 (2006). ولم يُحرز أي تقدم نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل.

ثانيا - تنفيذ القرار 1701 (2006)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

2 - في 14 كانون الأول/ديسمبر، قُتل أحد حفظة السلام وجرح ثلاثة آخرون عندما تعرضت قافلة تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) لهجوم في العاقبية، خارج منطقة العمليات، أثناء تنقلها باتجاه مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت. وسارع المسؤولون اللبنانيون إلى إدانة الهجوم وقدموا تعازيهم. وفي أعقاب الهجوم، أجرى زيارة مشتركة للقوة المؤقتة كل من رئيس الوزراء في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، نجيب ميقاتي، وقائد الجيش اللبناني، العماد جوزيف عون، وذلك في 16 كانون الأول/ديسمبر. وأجرى زيارة للقوة المؤقتة أيضا وفد من أعضاء مجلس النواب، في 16 كانون الأول/ديسمبر، ثم وزير الدفاع الوطني في حكومة تصريف الأعمال، موريس سليم، في 19 كانون الأول/ديسمبر. وبالإضافة إلى البيان الصادر عن مجلس الأمن في 15 كانون الأول/ديسمبر، أعربت عدة دول أعضاء أيضا عن إدانتها للهجوم وقدمت تعازيها.

3 - وفتح كل من الأمم المتحدة وأيرلندا ولبنان تحقيقات منفصلة في الحادث. وفي 9 كانون الثاني/يناير، أصدر النائب العام العسكري اللبناني صكوك اتهام في حق سبعة مشتبه بهم. وألقي القبض على أحد



المشتبه بهم، وصدرت مذكرات توقيف في حق الستة الآخرين. وقد أحال النائب العام العسكري ملف القضية إلى قاضي التحقيق العسكري الأول لاستكمال التحقيق.

4 - وفي أعقاب الحادث، نشرت بعض وسائل الإعلام المحلية أخباراً غير صحيحة تفيد بأن حفظة السلام غير مسموح لهم بأن يوجدوا في موقع الحادث وبأنه مطلوب منهم أن يكونوا مرافقين بالجيش اللبناني. ولتصحيح هذه التصورات المغلوطة، تفاعلت القوة المؤقتة مع وسائل الإعلام المحلية والدولية وأصدرت بيانات وشاركت في مقابلات إعلامية، وابتغت من كل ذلك التأكيد على ولاية البعثة.

5 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 31 كانون الثاني/يناير موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلى، (S/2023/74)، أعرب الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة عن "بالغ القلق إزاء الحالة في جنوب لبنان، وبالأخص الاعتداءات المستمرة على ... القوة المؤقتة". وذكر أن "القوة المؤقتة كانت محطّ خطابات مؤجّجة للمشاعر وتحريض ... وأدى هذا التحريض في نهاية الأمر إلى الحادث المأساوي الذي وقع في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022".

6 - واستمرت التوترات على طول الخط الأزرق، بعد أن خفّت حدتها لفترة وجيزة عقب إقامة الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (انظر S/2022/858، الفقرة 39). ولاحظت القوة المؤقتة قنابل مضيئة أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي رداً على ما زعم أنه أنشطة مشبوهة، وقد سقطت تلك القنابل المضيئة شمال الخط الأزرق في أربع مناسبات، بالقرب من مارون الرأس وعيترون في 6 تشرين الثاني/نوفمبر والضهيرية في 18 كانون الأول/ديسمبر (جميعها في القطاع الغربي)، وبالقرب من شبعاً في 9 و 26 تشرين الثاني/نوفمبر (القطاع الشرقي).

7 - وفي عدة مناسبات، وقع التوتر بعد أشغال البناء والهندسة التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من الخط الأزرق، بما في ذلك الصيانة الدورية التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي لبناء التحتية. وتدخلت القوة المؤقتة بين الطرفين في 18 و 19 كانون الثاني/يناير بالقرب من سردا، حيث صوّب أفراد من الجيش اللبناني أسلحتهم باتجاه أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي في 19 كانون الثاني/يناير بعد أن اجتيز الخط بذراع حفارة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي شمال الخط الأزرق. وتدخلت القوة المؤقتة أيضاً بين الطرفين يومي 23 و 24 كانون الثاني/يناير بالقرب من مركبا فيما يتصل بأشغال إزالة الغطاء النباتي التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي. وصوّب أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني أسلحتهم نحو بعضهم بعضاً عبر الخط الأزرق في 6 و 14 كانون الأول/ديسمبر، بعد أشغال تجريف للأراضي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي في "منطقة محمية" لبنانية بالقرب من عديسة (القطاع الشرقي).

8 - وفتحت القوة المؤقتة تحقيقاً تقنياً في حادث رشق بالحجارة في 15 كانون الأول/ديسمبر بالقرب من عيتا الشعب (القطاع الغربي)، والذي أفيّد بأنه ألحق أضراراً بمركبة مدنية إسرائيلية. وفتحت القوة المؤقتة أيضاً تحقيقاً في إطلاقٍ مشتبه به لنيران الهاون بالقرب من زبقين (القطاع الغربي) في 6 شباط/فبراير. واختتمت القوة المؤقتة تحقيقها التقني في حادث وقع في 22 آب/أغسطس 2022 انطوى على إطلاق نيران غير مباشرة وحمل أسلحة نارية غير مأذون بها بالقرب من شبعاً (القطاع الشرقي) (انظر S/2022/858)، وأطلعت الطرفين على نتائج تحقيقها.

9 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي بناء جداره الخرساني على شكل حرف T جنوب الخط الأزرق، من شلومي إلى حنيّتا ومن زرعيت إلى بيرانيت (انظر S/2022/556، الفقرة 7، و S/2022/858،

الفقرة 5). وقد وصل امتداد الجدار الخرساني على شكل حرف T إلى مسافة 11,2 كيلومترا، ولا يزال خارج "المناطق المحمية" اللبنانية.

10 - وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، لاحظت القوة المؤقتة سياجا شديدا حديثا بالقرب من شبعاء، وأفيد بأنه يعود لمالك أراضٍ لبناني، مع اجتياز جزء منه جنوب الخط الأزرق. وقد أبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بهذا الانتهاك وطلبت اتخاذ خطوات لمعالجته.

11 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي خرق المجال الجوي اللبناني في انتهاك للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية. ففي الفترة من 3 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 20 شباط/فبراير، سجلت القوة المؤقتة 182 انتهاكا للمجال الجوي، بلغ مجموع ساعات التحليق فيها 206 ساعات و 8 دقائق. واستعملت طائرات مسيّرة في نحو 73 في المائة من تلك الانتهاكات. واحتجت القوة المؤقتة على جميع الانتهاكات الجوية لدى جيش الدفاع الإسرائيلي وحثته على وقفها فوراً. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة أنه "أسقط طائرة مسيّرة" تعبر من لبنان إلى إسرائيل. وفي 13 كانون الثاني/يناير، صرّح الجيش اللبناني على وسائل التواصل الاجتماعي أنه "أثناء تفتيش دورية للجيش بخصوص أحد الانتهاكات في أطراف بلدة حولا ووادي حنين، اخترقت طائرة مسيّرة تابعة للعدو الإسرائيلي الأجواء اللبنانية في المنطقة المذكورة وحلقت فوق الدورية، ففتح الأفراد النار عليها". ولم تعين القوة المؤقتة أيًا من الحادثين.

12 - وفي الفترة من 3 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 20 شباط/فبراير، رصدت القوة المؤقتة 381 انتهاكا برّيا من قبل مدنيين لبنانيين عبروا جنوب الخط الأزرق، بما في ذلك 268 انتهاكا من قبل رعاة ماشية ومزارعين وانتهاكان من قبل أشخاص بالقرب من بئر شعيب القريبة من بليدا (القطاع الشرقي). وعبر أفراد من الجيش اللبناني الخط الأزرق في 6 و 13 كانون الأول/ديسمبر أثناء رصد الأشغال التمهيدية التي كان جيش الدفاع الإسرائيلي يقوم بها جنوب الخط الأزرق بالقرب من عديسة، وفي 19 كانون الثاني/يناير في شبعاء. وعبر أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي الخط الأزرق أثناء قيامهم بدورية بالقرب من كفر شوبا (القطاع الشرقي) في 20 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي 30 كانون الثاني/يناير، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأن شخصا قد عبر الخط الأزرق من جنوبه إلى شماله بالقرب من علما الشعب (القطاع الغربي). وفي وقت لاحق، أبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة بأنه ألقى القبض على الشخص المعني. وفي 5 شباط/فبراير، ألقى الجيش اللبناني القبض على شخص كان قد عبر، وفقا لتقارير وسائل الإعلام، من إسرائيل إلى لبنان في منطقة كفر كلا (القطاع الشرقي). وفي 13 شباط/فبراير، قدمت القوة المؤقتة الدعم للجنة الدولية للصليب الأحمر في إعادة هذا الشخص إلى إسرائيل.

13 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلال قرية العجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق انتهاكا للقرار 1701 (2006). وبينما رحبت الحكومة اللبنانية بمقترح القوة المؤقتة المقدم في عام 2011 لتيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة، فإن حكومة إسرائيل لم تردّ على المقترح بعد. وواصل المقاتلون الإسرائيليون الأشغال في المنطقة المحتلة (انظر S/2022/858، الفقرة 8) على الرغم من طلب القوة المؤقتة إلى جيش الدفاع الإسرائيلي وقف جميع أشغال البناء. وفي بعض الحالات، أُفرغت كميات كبيرة من الحطام والصخور على طريق تسلكها دوريات القوة المؤقتة، مما أعاق حرية تنقل البعثة. واحتجت القوة المؤقتة على هذه الحوادث لدى جيش الدفاع الإسرائيلي.

14 - وللمساعدة في إبقاء المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من الأفراد المسلحين غير المأذون بهم ومن الأعتدة والأسلحة غير المأذون بها، احتفظت القوة المؤقتة، بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني، بما عدده 16 نقطة تفتيش دائمة وبـ 111 نقطة تفتيش مؤقتة و 298 عملية لمكافحة إطلاق الصواريخ، كمتوسطين شهريين. ولاحظت القوة وجود أسلحة غير مأذون بها في منطقة عملياتها في 320 مناسبة، بما في ذلك رشاشات خفيفة في 3 مناسبات، وبنادق هجومية في 11 مناسبة، ومسدسات في 4 مناسبات، وأسلحة غير محددة في مناسبتين، وأسلحة صيد في 310 مناسبات. وعُيّن معظم الأسلحة الهجومية المذكورة أعلاه، بما في ذلك جميع الرشاشات الخفيفة الملاحظة، في ميادين الرماية غير المأذون بها (انظر S/2022/556، الفقرة 10 و S/2022/858، الفقرة 10) في زبقين ودير عامص (كلاهما في القطاع الغربي)، وفي القنطرة وفرون (كلاهما في القطاع الشرقي).

15 - وعملا بالقرار 2650 (2022)، حافظت القوة المؤقتة على كثافة عالية في عملياتها وعلى وضوح وجودها، ونفذت في المتوسط 13 807 أنشطة عملياتية كل شهر، من بينها 7 963 دورية راكبة أو جوية أو راجلة. وواصلت تنفيذ دوريات الاستطلاع الجوي فوق المناطق التي يصعب وصول الدوريات البرية إليها، ومنها الممتلكات الخاصة، والوديان، والأراضي الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب أو بالألغام المضادة للأفراد. وشاركت امرأة واحدة على الأقل من أفراد حفظ السلام فيما نسبته 6 في المائة من الأنشطة العملية للقوة المؤقتة.

16 - ورغم احترام حرية تنقل القوة المؤقتة في معظم الحالات، فقد واجهت البعثة عدة قيود (انظر المرفق الأول)*. فبالإضافة إلى الهجوم المميت المذكور أعلاه في العاقبية (انظر الفقرة 2)، وقع أخطر حادث في جناتا (القطاع الغربي) في 21 كانون الثاني/يناير. فقد أُجبر أفراد القوة المؤقتة الذين كانوا في دورية على التزلج عن مركبتهم بعد أن أحاطت بهم عدة مركبات وعدد من الأفراد، وكان أحدهم مسلحا بمسدس. وحطمت نوافذ مركبة القوة المؤقتة ومرابها الجانبية، وأخذ من حفظة السلام هاتقان خلويان وجهاز اتصال لاسلكي محمول. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني الذي تدخل ورافق دورية القوة المؤقتة إيابا إلى قاعدتها. وطابت القوة المؤقتة من السلطات اللبنانية أن تكفل إجراء تحقيق سريع. وفي 6 شباط/فبراير، بالقرب من دير سيريان (القطاع الشرقي)، ضرب سبعة رجال مركبة دورية تابعة للقوة المؤقتة بعصي وحطمو نافذتها الخلفية. ولم يبلغ عن وقوع إصابات. ورُشقت بحجارة أو بقوارير مركبات القوة المؤقتة في أربع مناسبات، ورُشقت بها مواقع القوة مرتين. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، رُشقت بقارورة زجاجية مركبة متحركة تابعة للقوة المؤقتة في وادي جيلو (القطاع الغربي) مما أدى إلى إصابة أحد حفظة السلام بجروح طفيفة.

17 - ووقعت عدة حوادث تصويب الأسلحة باتجاه القوة المؤقتة. ففي 2 كانون الأول/ديسمبر، وجّه ثلاثة أفراد بملابس عسكرية أسلحتهم إلى دورية هليكوبتر بالقرب من ميدان الرماية في زبقين. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، صوّب جيش الدفاع الإسرائيلي أسلحة نحو أفراد تابعين للقوة المؤقتة بالقرب من عديسة (القطاع الشرقي). وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، صوّب جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي مؤشر ليزر نحو أفراد في موقع للقوة المؤقتة بالقرب من عرب اللويزة (القطاع الشرقي). وفي 25 و 27 كانون الثاني/يناير، وقعت ثلاثة حوادث بالقرب من سردا (القطاع الشرقي) وجّه فيها أشخاص يرتدون ملابس مدنية أشعة ليزر خضراء صوّب دوريات القوة المؤقتة. وفي 25 كانون الثاني/يناير أيضا، لاحظت القوة المؤقتة شعاع ليزر

* يعمّم باللغة التي قُدّم بها فقط.

أخضر موجّه إلى موقع للأمم المتحدة بالقرب من سردا، وذلك من جنوب الخط الأزرق. وأبلغت القوة المؤقتة الطرفين بهذه الحوادث.

18 - ورغم الطلبات المتكررة المقدمة إلى الجيش اللبناني، لم تتح بعدُ للقوة المؤقتة إمكانية الوصول بشكل كامل إلى عدة مواقع تثير الاهتمام، بما في ذلك مواقع جمعية أخضر بلا حدود، والأنفاق التي تمر عبر الخط الأزرق (انظر S/2019/237) وميادين الرماية المذكورة أعلاه. وحتى 20 شباط/فبراير، كانت هناك 16 حاوية في 15 موقعا، وستة أبراج مراقبة في 4 مواقع قريبة من الخط الأزرق. ويوجد اثنان من أبراج المراقبة في نفس الموقع الذي توجد به إحدى الحاويات، بينما توجد أبراج المراقبة الأربعة الأخرى في منشآت قائمة بذاتها في مواقع منفصلة. وكانت بعض هذه المنشآت تحمل علامات بارزة لجمعية أخضر بلا حدود. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 15 تشرين الثاني/نوفمبر موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن والي (S/2022/859)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن "دولة إسرائيل تتوقع تفكيك كل المواقع الأمامية لحزب الله في جنوب لبنان، بما في ذلك البنية التحتية العسكرية التي أنشئت مؤخرا، وإزالتها فوراً".

19 - وواصل الجيش اللبناني والقوة المؤقتة تعاونهما في إطار عملية الحوار الاستراتيجي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الحفاظ على متوسط النسبة المئوية للعمليات التي يمكن تنفيذها بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني في حدود 19 في المائة. ونظمت القوة المؤقتة والجيش اللبناني 126 نشاطا تدريبيا مشتركا تهدف إلى تحسين المعايير العملية المشتركة. وتواصل القوة المؤقتة حتّى الجيش اللبناني على نشر سرية أولى في مقر قيادة الكتيبة النموذجية في صربين (القطاع الغربي) بالاعتماد على القوات الموجودة في الجنوب (انظر S/2022/858، الفقرة 18). وحتى 20 شباط/فبراير، كان قد نُشر في الكتيبة 63 فردا، منهم 10 نساء.

20 - وواصلت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة دعم عمليات الحظر البحري، حيث استوقفت 1 874 سفينة في الفترة من 3 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 20 شباط/فبراير. وقام الجيش اللبناني بتفتيش جميع السفن البالغ عددها 259 سفينة التي أحالتها إليه القوة المؤقتة، ثم سمح لها بمواصلة مسار إبحارها. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، بدأت القوات البحرية اللبنانية تولّي مهام القيادة لعمليات الحظر البحري، بدعم مستمر من القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة.

21 - وفي إطار عملية الحوار الاستراتيجي، حددت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة والقوات البحرية اللبنانية ثلاثة معايير للنقل الجزئي للمسؤوليات، وهي: على المدى القصير، دعم مركز قيادة القوات البحرية اللبنانية في تنفيذ عمليات الحظر البحري؛ وعلى المدى المتوسط، تشغيل زوارق خفر السواحل من فئة بروتكتور كزوارق اعتراضية بعيدة المدى لدعم عمليات الحظر البحري؛ وعلى المدى الطويل، دعم مدرسة القوات البحرية اللبنانية في جونه. وواصلت القوة المؤقتة دعم بناء قدرات القوات البحرية اللبنانية، حيث أجرت 175 من الدورات التدريبية والتمارين المشتركة. وستواصل القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة تدريب القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني ودعمها ومساعدتها وتقديم المشورة لها في تنفيذ مفهوم التدريب للمساعدة في الحفاظ على قدرتها العملية.

22 - وبعد إقامة الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (انظر S/2022/858، الفقرة 39)، عدّلت القوة المؤقتة الحدود الجنوبية لمنطقة عملياتها البحرية وفقا لذلك.

23 - وعملا بالفقرة 11 من القرار 2650 (2022)، قدمت القوة المؤقتة مواد غير فتاكة والدعم للجيش اللبناني (انظر S/2022/858، الفقرة 19). وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، وقّع رئيس البعثة وقائد القوة في القوة المؤقتة ووزير الدفاع الوطني اللبناني في حكومة تصريف الأعمال مذكرة تفاهم تضيي الطابع الرسمي على تقديم الدعم. وحتى 20 شباط/فبراير، تم الإمداد بـ 195 000 لتر من الوقود، وحوالي 160 000 من حصص الإعاشة، و 72 كيلوغراما من الأدوية. وقد بلغت قيمة الدعم ما مقداره 298 393,75 دولارا (انظر المرفق الثاني)*.

24 - وبشكل منفصل، في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، وبناء على طلب من الجيش اللبناني، سلّمت إليه القوة المؤقتة بنية تحتية ومعدات ولوازم هندسية لم تعد مطلوبة لعمليات القوة المؤقتة. وزودت القوة المؤقتة أيضا بالكهرباء 13 مركزا للمراقبة ونقاط تفتيش تابعة للجيش اللبناني تقع بالقرب من مواقع القوة المؤقتة.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

25 - عقدت القوة المؤقتة اجتماعات ثلاثية في 14 تشرين الثاني/نوفمبر و 31 كانون الثاني/يناير، نوقشت خلالها الحوادث التي وقعت على طول الخط الأزرق وانتهاكات القرار 1701 (2006). وعلى الرغم من تواصل القوة المؤقتة مع الطرفين، لم يحرز أي تقدم بشأن التوصل إلى تفاهم مشترك لطرائق استئناف المحادثات بغية حل ما تبقى من نقاط مثيرة للخلاف على طول الخط الأزرق، بما في ذلك "المناطق المحمية" اللبنانية.

26 - وكما تم الاتفاق عليه من خلال الآلية الثلاثية، يسّرت القوة المؤقتة، بالتنسيق مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي، عبور مزارعين لبنانيين الخط الأزرق لقطف الزيتون في بليدا (انظر S/2022/858، الفقرة 21). واستخدمت البعثة أيضا آليات الاتصال والتنسيق التابعة لها لتخفيف حدة التوتر المتصل بالأشغال التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من الخط الأزرق في المنطقة المتاخمة لعديسة وسردا ومركبا (انظر الفقرة 7).

27 - ورغم موافقة إسرائيل على المقترح الذي قدمته القوة المؤقتة في عام 2008 لإنشاء مكتب اتصال للقوة المؤقتة في تل أبيب، يظل إنشاء هذا المكتب مسألة معلقة.

28 - وواصلت القوة المؤقتة، من خلال المشاريع السريعة الأثر ومبادرات التوعية، مساعدة السلطات المحلية في تقديم الخدمات الأساسية. وشمل ذلك توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والكهرباء والرعاية الصحية، علاوة على دعم مراكز الدفاع المدني اللبناني في تحسين التأهب لحالات الطوارئ. ومن خلال مبادرات التعاون المدني - العسكري، قدمت البعثة الدعم لعدة أمور منها إنتاج الطاقة البديلة وتقديم المساعدة الطبية للسكان المحليين. وبالنسبة للفترة المالية 2023/2022، تُخصّص نسبة 41,6 في المائة من ميزانية المشاريع السريعة الأثر للمشاريع التي تعود بالنفع المباشر على النساء.

29 - وواصلت القوة المؤقتة دعم تنفيذ القرار 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، بوسائل منها تنظيم دورات تدريبية في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني لفائدة 3 653 من الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للقوة المؤقتة، من بينهم 415 امرأة.

* يعمّم باللغة التي قُدّم بها فقط.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

- 30 - لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة. وما زال حزب الله يعترف علنا بأن لديه قدرات عسكرية. وما زال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة، في انتهاك للقرار 1701 (2006)، يعوق قدرة الدولة على ممارسة كامل سيادتها وسلطتها على أراضيها.
- 31 - وخلال خمس عمليات لمكافحة الإرهاب في الفترة بين 3 تشرين الثاني/نوفمبر و 20 شباط/فبراير، اعتقلت قوات الأمن ثمانية أفراد من بينهم أفراد يُشتبه في انتمائهم إلى داعش، وكان معظم ذلك في شمال لبنان.
- 32 - وازدادت حدة العديد من الخلافات الشخصية لتؤدي إلى إطلاق النار، مما أسفر عن قتل 15 شخصا، منهم امرأة واحدة، وجرح 94 شخصا آخرين، ومعظم ذلك وقع في شمال لبنان وشرقه.
- 33 - وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، ازدادت حدة نزاع بين مجموعات منتسبة لحركة فتح ولجند الشام، وهو فصيل إسلامي، في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين لتؤدي إلى إطلاق نيران كثيفة، مما أسفر عن قتل شخص واحد وإلحاق أضرار بمدرسة تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ووقعت اشتباكات مسلحة في مخيم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين بالقرب من صور يومي 20 و 23 تشرين الثاني/نوفمبر، مما أسفر عن جرح ثلاثة أشخاص وإغلاق منشآت الأونروا مؤقتا. ووقعت اشتباكات مسلحة في 19 كانون الأول/ديسمبر في مخيم شاتيل للاجئين الفلسطينيين في بيروت، مما أسفر عن قتل شخص واحد وإغلاق مدرسة تابعة للأونروا مؤقتا. وفي 16 كانون الثاني/يناير، حاول لاجئ إضرام النار في نفسه في مكتب للأونروا في بيروت. وفي 27 كانون الثاني/يناير، أسفرت اشتباكات مسلحة في مخيم البداوي للاجئين الفلسطينيين عن جرح شخص واحد.
- 34 - ولم يُحرز أي تقدم نحو تفكيك القواعد العسكرية التي ما زالت تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

- 35 - استمرت الادعاءات بنقل أسلحة إلى جهات مسلحة غير تابعة للدولة، وتظل تلك الادعاءات تبعث على القلق بشدة. وإذا ثبت حدوث عمليات النقل المذكورة، فإنها ستشكل انتهاكا للقرار 1701 (2006) (انظر المرفق الثالث)*. ورغم أن الأمم المتحدة تأخذ ادعاءات نقل الأسلحة مأخذ الجد، فإنها ليست في وضع يتيح لها التحقق منها بشكل مستقل.
- 36 - وتواصل ورود تقارير تفيد بمشاركة حزب الله عسكريا في الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية.
- 37 - واعتقل الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي 144 شخصا في ما لا يقل عن 80 عملية لمكافحة تهريب المخدرات أو الاتجار بها. وفي 12 كانون الثاني/يناير، تحولت عملية مدهامة بالقرب من برج البراجنة إلى إطلاق للنار، مما أسفر عن قتل شخص وجرح عدة أشخاص آخرين، منهم سبعة جنود من الجيش اللبناني. وألقي القبض على سبعة أشخاص بتهم تتعلق بالمخدرات والقتل. وفي 29 كانون الثاني/يناير، اعتقل الجيش اللبناني سبعة مواطنين لبنانيين ومواطننا سوريا واحدا في حور تعلا في محافظة

* يعمّم باللغة التي قُدّم بها فقط.

بعلبك - الهرمل، بتهمة إطلاق النار والسطو المسلح والاتجار بالمخدرات. وفي 16 شباط/فبراير، وفي حور تعلا أيضا، قُتل ثلاثة من أفراد الجيش اللبناني وثلاثة أشخاص مطلوبين للعدالة بسبب أنشطة تتعلق بالمخدرات عقب عملية مدهامة قام بها الجيش اللبناني.

38 - وأثناء عمليات لمكافحة تهريب المهاجرين، اعتقل الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي 73 شخصا، بينهم مواطنون لبنانيون وفلسطينيون وسوريون، ومعظمهم في محافظة عكار، في شمال لبنان. وأحبط الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي ثلاث محاولات هجرة غير نظامية شارك فيها 73 شخصا، معظمهم مواطنون سوريون وعراقيون، في محافظة لبنان الشمالي. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، في قضاء طرابلس في محافظة لبنان الشمالي، أحبط الجيش اللبناني محاولة لتهريب 31 مواطنا سوريا.

39 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، أنقذ الجيش اللبناني، بمساعدة سفينتين من سفن القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة، ما لا يقل عن 233 شخصا، من بينهم مواطنون لبنانيون وسوريون وفلسطينيون، من مركب كان في خطر على بُعد حوالي 48 كيلومترا غرب طرابلس. وانتشلت من الماء جثتا امرأة سورية واحدة وطفل واحد. وقد علمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بما عدده 55 محاولة هجرة عن طريق البحر في عام 2022، شارك فيها 4 629 راكبا، مقارنة بما عدده 38 محاولة هجرة من هذا القبيل في عام 2021، شارك فيها 1 570 فردا.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

40 - طهرت القوة المؤقتة مساحة تبلغ 6 758 مترا مربعا من الأراضي الموجودة في منطقة عملياتها، وعثرت فيها على 1 441 قطعة من الألغام المضادة للأفراد وذخيرة واحدة غير منفجرة وقامت بالتخلص من كل ذلك. وأجرت القوة المؤقتة 93 زيارة لرصد ضمان الجودة ومراقبتها، وثمانية دورات تدريبية ومناسبتين لاعتماد أفرقة إزالة الألغام، كما قدمت ست إحاطات للتوعية بالمخاطر لما عدده 180 من أفراد الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين، من بينهم 10 نساء. وقدمت القوة المؤقتة أيضا الدعم للمركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام بتنفيذ نشاط للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة استعاد منه أكثر من 1 000 طالب.

واو - ترسيم الحدود

41 - لم يُحرز أي تقدم صوب ترسيم أو تعليم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ولم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. ولم تردّ الجمهورية العربية السورية وإسرائيل بعدُ على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا المقترح في التقرير المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 المتعلق بتنفيذ القرار 1701 (2006) (انظر S/2007/641، المرفق).

42 - وعملا باتفاق ترسيم الحدود البحرية المؤرخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (انظر S/2022/858، الفقرة 39)، أعلنت شركة الطاقة الفرنسية TotalEnergies وشريكها الإيطالية ENI عن توقيع "اتفاق إطارى" مع إسرائيل في 15 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي 29 كانون الثاني/يناير، أعلن أن شركة قطر للطاقة قد حلت محل شركة Novatek الروسية في اتحاد الشركات المعني بالتنقيب المتعلق بالكتل البحرية اللبنانية، حيث اكتسبت الشركة القطرية حصة تبلغ 30 في المائة (تحوز شركتا TotalEnergies و ENI حصة 35 في المائة لكل منهما). وبشكل منفصل، مدد وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الأعمال

اللبنانية، وليد فياض، الموعد النهائي لتقديم طلبات الحصول على تراخيص التفتيش المتعلقة بالكتل البحرية الثمانية المتبقية حتى حزيران/يونيه 2023.

زاي - الاستقرار السياسي والمؤسسي

43 - منذ بداية فترة الانتخابات الرئاسية في 1 أيلول/سبتمبر 2022، عقد مجلس النواب 11 جلسة حتى 20 شباط/فبراير لانتخاب خلف لميشال عون، الذي انتهت فترة رئاسته في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (انظر S/2022/858، الفقرة 43). وخلال الجلسات، حصل أحد النواب، هو ميشال معوض، على أعلى عدد من الأصوات، وصل إلى 44 صوتاً، لكنه لم يحصل قط على أغلبية الثلثين المطلوبة في الهيئة التشريعية المؤلفة من 128 نائباً. وكان السيد معوض مدعوماً من قبل حزب القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الكتائب اللبنانية والعديد من النواب المستقلين. وأدلى النواب في مجلس النواب من حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر، مرارا وتكرارا، بورقات تصويت بيضاء. وفي 19 كانون الثاني/يناير، بعد الجلسة الحادية عشرة التي لم تكن قاطعة كذلك، بدأ نائبان يمثلان مجموعات ناشئة اعتصاما مفتوحا في مجلس النواب، قائلين إنهما "يؤديان مسؤولياتهما الوطنية من خلال البقاء في مجلس النواب، الذي يُطلب منه أن يعقد جلسات متتالية إلى حين انتخاب رئيس".

44 - وعند انتهاء فترة ولاية السيد عون، ووفقا للدستور، انتقلت صلاحيات الرئيس إلى حكومة تصريف الأعمال، التي يقودها رئيس الوزراء في حكومة تصريف الأعمال، السيد ميقاتي. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، دعا السيد ميقاتي إلى عقد جلسة مجلس الوزراء للمرة الأولى منذ الدخول في وضع تصريف الأعمال في أيار/مايو 2022 (انظر S/2022/556، الفقرة 42)، وذلك لمعالجة "القضايا الملحة المتعلقة باحتياجات المواطنين". وقاطع الاجتماع ثمانية وزراء تابعين للتيار الوطني الحر، وتعهد التيار الوطني الحر بالظعن أمام مجلس شورى الدولة في جميع المراسيم التي تعتمدها حكومة تصريف الأعمال. وفي 18 كانون الثاني/يناير و 6 شباط/فبراير، دعا السيد ميقاتي إلى عقد جلستين لمجلس الوزراء بغية تناول القضايا المتعلقة بأزمة الكهرباء، وقطاع التعليم، ودعم أسعار القمح، وأدوية السرطان. وقاطع ستة وزراء تابعين للتيار الوطني الحر الجلستين معا.

45 - واختتم المجلس الدستوري استعراضه للطعون العشرة المتبقية المتعلقة بالانتخابات النيابية التي نُظمت في أيار/مايو 2022 (انظر S/2022/858، الفقرة 45)، وقبل طعين ورفض سائر الطعون الأخرى. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، أبطل المجلس نيابتي رامي فنج وفراس سلوم، اللذين حل محلها فيصل كرامي وحيدر ناصر في شغل المقعدين السني والعلوي، على التوالي، عن دائرة طرابلس. وأدى إلغاء نيابة السيد فنج إلى تقليص عدد النواب الذين يمثلون المجموعات الناشئة إلى 12 نائبا. واستمرت الأعمال التحضيرية للانتخابات البلدية، التي أُجلت من أيار/مايو 2022 إلى أيار/مايو 2023 (انظر S/2022/556، الفقرة 51)، على الرغم من أن تخصيص التمويل لا يزال معلقا. وفي 1 شباط/فبراير، بدأت وزارة الداخلية والبلديات عملية التحديث السنوي لسجل الناخبين الذي يضم أكثر من 3,9 ملايين ناخب.

46 - ولم يحرز تقدم يُذكر في تنفيذ الإجراءات المفصلة في الاتفاق على مستوى الخبراء بين صندوق النقد الدولي ولبنان المبرم في نيسان/أبريل 2022 (انظر S/2022/556، الفقرة 50). ومشروع قانون إعادة هيكلة المصارف وقانون ضبط رأس المال في انتظار الموافقة النيابية عليهما. ولم تعتمد حكومة تصريف الأعمال بعد مشروع ميزانية الدولة للسنة 2023، متخلفة بذلك عن الموعد الدستوري النهائي، وهو 31 كانون

الثاني/يناير. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن المصرف المركزي أن مراجعة خارجية لحسابات احتياطياته من الذهب لم تستنتج وجود أي أوجه تضارب. ودخل حيز النفاذ، في 1 شباط/فبراير، التخفيض الرسمي التدريجي المعلن عنه سابقاً لقيمة الليرة اللبنانية (انظر S/2022/858، الفقرة 49)، والذي أشارت السلطات إلى أنه خطوة أولى نحو توحيد أسعار الصرف. وفي هذا الصدد، تخلى لبنان عن تثبيت سعر صرف العملة الوطنية على 1 500 ليرة لبنانية لدولار الولايات المتحدة الواحد، حيث خُفض قيمة العملة إلى 15 000 ليرة للدولار الواحد.

47 - وتوقع البنك الدولي، في تقريره المعنون "مرصد الاقتصاد اللبناني: حان الوقت لحل مصرفي مُنصف" الذي نُشر في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي اللبناني بنسبة 5,4 في المائة وأن يبلغ معدل التضخم ما متوسطه 186 في المائة في سنة 2022. وفي غياب استراتيجية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي للبلد، قدر البنك الدولي أن يكون هناك "عجز كبير في الحساب الجاري" في سنة 2022 من شأنه أن يستمر في استفاد احتياطيات المصرف المركزي من النقد الأجنبي. وأشار البنك الدولي إلى أن "وجهات نظر أصحاب المصلحة الرئيسيين المختلفة على كيفية توزيع الخسائر المالية لا تزال تشكل المأزق الرئيسي الذي يعوق التوصل إلى اتفاق بشأن خطة إصلاح شاملة".

48 - وفي ظل ازدياد الفارق بين الأسعار التي تُعرض على منصة "صيرفة" لصرف العملات والأسعار في السوق الموازية ازدياداً سريعاً في كانون الأول/ديسمبر 2022، ألغى المصرف المركزي سقف صرف العملات وخفض السعر المعروض على منصة "صيرفة" إلى 38 000 ليرة لبنانية للدولار الواحد في 27 كانون الأول/ديسمبر. وخفض المصرف المركزي سعر الصرف مرة أخرى إلى 43 600 ليرة لبنانية للدولار الواحد في 8 شباط/فبراير. ولم توقف التدخلات ذلك التخفيض المستمر لقيمة العملة إلا مؤقتاً، ففي 16 شباط/فبراير وصل سعر صرف الليرة اللبنانية إلى مستوى منخفض جديد يبلغ 82 000 ليرة لبنانية للدولار الواحد في السوق الموازية.

49 - وفي 25 كانون الثاني/يناير، أعلنت الولايات المتحدة عن بدء تنفيذ برنامجها لدعم سُبل العيش للجيش اللبناني وقرى الأمن الداخلي اللبنانية. وفي إطار البرنامج، سيحصل أفراد من مؤسستي الدولة الأمنيّتين هاتين على إعانات مالية شهرية على مدى ستة أشهر من خلال آلية تحويل مالي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتنسيق مع مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان. وتتمشى آلية الأمم المتحدة مع الفقرة 10 من القرار 2650 (2022) ومع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة له. وبشكل منفصل، تلقى الجيش اللبناني مبلغاً قدره 30 مليون دولار من قطر دعماً لرواتب أفرادها منذ 12 آب/أغسطس 2022 (انظر S/2022/858، الفقرة 53).

50 - وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، بدء وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الأعمال، السيد فياض، عملية توظيف أعضاء في الهيئة الوطنية لتنظيم قطاع الكهرباء، وهي مؤسسة رئيسية لإدخال إصلاحات في القطاع. وخلال جلسة مجلس الوزراء المعقودة في 18 كانون الثاني/يناير، تمت الموافقة على سلفات بقيمة 116 مليون دولار لتمويل واردات الوقود ولصيانة محطات توليد الطاقة الكهربائية. وفي 8 شباط/فبراير، أعلن السيد فياض أن الإمداد بالكهرباء سيزداد بحيث تصبح مدته أربع ساعات في اليوم، مع زيادة التعريفية الجمركية.

51 - وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2022، أعدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد قانون مكافحة الفساد، وهو تجميع لما يتعلق بمكافحة الفساد في لبنان من تشريعات وأحكام قضائية وفقه قانوني. وفي إطار التحقيقات في مزاعم ارتكاب الفساد الجارية مع حاكم المصرف المركزي، رياض سلامة، عقدت وفود قضائية من ألمانيا وفرنسا ولكسمبرغ مشاورات في لبنان في منتصف كانون الثاني/يناير. وفي 10 شباط/فبراير، قال حاكم المصرف خلال مقابلة تلفزيونية ما يلي: "قراري هو أنه في نهاية فترة الولاية... سأنتقل للعمل خارج المصرف المركزي". ومن المقرر أن تنتهي فترة ولاية حاكم المصرف المركزي بحلول 31 تموز/يوليه 2023.

52 - واشتدت حدة المظاهرات وإقامة الحواجز على الطرق احتجاجاً على تدهور الأوضاع الاقتصادية والتضخم وانخفاض قيمة العملة وانقطاع التيار الكهربائي في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، لا سيما في بيروت ومحافظة لبنان الشمالي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اقتحم أفراد، بعضهم مسلحون، ثمانية مصارف، معظمها في بيروت، وذلك للمطالبة باسترجاع ودائعهم. وفي 6 شباط/فبراير، بدأت جمعية مصارف لبنان إضراباً مفتوحاً احتجاجاً على التطورات القضائية التي تؤثر على القطاع. وفي 16 شباط/فبراير، خربت مجموعات من المودعين عدة مصارف في بيروت، وحاول بعضهم اقتحام مقر إقامة رئيس جمعية المصارف. ومنذ أوائل كانون الثاني/يناير، أضرب معلمو المدارس العامة عن العمل في جميع أنحاء البلد للمطالبة بتحسين الظروف المعيشية. وفي 9 كانون الثاني/يناير، أنهى القضاة إضراباً دام ستة أشهر بعد التوصل إلى اتفاق بشأن المساعدة المالية.

53 - ولم تبدأ الهيئة الوطنية للمفوقين والمخفيين قسراً في لبنان عملها بعد، في انتظار تخصيص الموارد وتعيين اثنين من المفوضين العشرة (ثلاثة من المفوضين الثمانية الحاليين هم نساء). ونتيجة للتمويل المخصص في ميزانية الدولة لسنة 2022، بدأت الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تضم لجنة الوقاية من التعذيب، عملها. وقد قدمت الدعم القانوني لضحايا التعذيب وأجرت متابعة لحالات سوء المعاملة والتعذيب.

54 - وبعد توقف التحقيق في انفجار مرفأ بيروت لمدة 13 شهراً، بسبب دعوى ترحية مقدّمة ضد القاضي طارق بيطار، استأنف القاضي عمله في 24 كانون الثاني/يناير. وأمر بالإفراج عن خمسة من المشتبه بهم المحتجزين السبعة عشر، ووجه اتهامات بالإهمال والقتل العمد في حق 11 من كبار مسؤولي الأمن والجمارك والقضاء. وصرح المدعي العام، غسان عويدات، الذي كان من بين المتهمين، أن قرارات القاضي بيطار ستلغى وأمر قوات الأمن بتجاهل أوامر القاضي بيطار، على الرغم من كون المدعي العام كان قد تتحى في عام 2020 بسبب تضارب للمصالح. وفي 25 كانون الثاني/يناير، اتهم السيد عويدات القاضي بيطار بأنه "أساء استخدام السلطة القضائية"، وأصدر في حقه أمراً بالمنع من السفر وأحاله إلى هيئة التفتيش القضائي لاتخاذ تدابير تأديبية في حقه. وأمر السيد عويدات بالإفراج عن جميع المشتبه بهم المحتجزين السبعة عشر، وغادر أحدهم البلد بعد ذلك على الرغم من خضوعه للمنع من السفر. ووصف السيد بيطار التدابير التي اتخذها السيد عويدات بأنها "غير قانونية"، كما اعتبر تطبيق قوات الأمن لما أمر به "انقلاباً على القانون"، فرفض التتحي. واحتج أقارب الضحايا للمطالبة بإلغاء التدابير التي اتخذها السيد عويدات. وبعد استدعاء المتهمين للاستجواب في أوائل شباط/فبراير، أرجأ القاضي بيطار جلسات الاستماع إليهم إلى أجل غير مسمى، معتداً في ذلك بعدم تعاون النيابة العامة وعدم تنفيذ أوامره القضائية من قبل قوات الأمن. وبشكل منفصل، في 13 كانون الثاني/يناير، أوقف أمن الدولة قريباً من أقارب أحد ضحايا انفجار

المرفاً بتهمة الإساءة إلى القضاء بعد أن أدلى بتصريحات انتقادية على التلفزيون واستدعاه مع 12 شخصاً آخرين للاستجواب فيما يتعلق بمظاهرة سابقة. وأطلق سراحه بعد يوم واحد بعد دعوات عامة للإفراج عنه.

55 - وحتى 20 شباط/فبراير، كانت لا تزال معلقة الملاحقة الجزائية لـ 68 فرداً في قضية اشتباكات الطيونة المميتة التي وقعت في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (انظر S/2021/953، الفقرة 57). ولم يكن قد أُحرزَ أي تقدم في التحقيق في قضية قتل لقمان سليم في 4 شباط/فبراير 2021 (انظر S/2021/240، الفقرة 46). وفي 2 شباط/فبراير، أشار أربعة مقررین خاصين في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان إلى أنه "يقع على عاتق السلطات اللبنانية إجراء تحقيق كامل في هذه الجريمة البشعة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة".

56 - وبدعم من الأمم المتحدة، أنشئت شبكة محلية جديدة للوساطة النسائية، ليصل مجموع الشبكات المجتمعية من هذا القبيل إلى 11 شبكة. وعقدت الشبكات، التي توجد في ثماني محافظات وتضم أكثر من 200 امرأة، بمن فيهن وسيطات وصانعات سلام محليات، جلسات حوار استُذكر فيها ما وقع في الماضي، كما واصلت الشبكات العمل فيما يتعلق بحل النزاعات دون عنف. وخلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2022، عقدت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية مشاورات لقياس فعالية تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة 2019-2023. واستمرت عملية الحوار ذات المسارين بين النساء من الأحزاب السياسية التقليدية والنساء من المجموعات الناشئة.

57 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان 823 568 شخصاً من اللاجئين وطالبي اللجوء مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، منهم 811 421 لاجئاً سورياً و 12 147 لاجئاً وطالب لجوء من جنسيات أخرى. وبسبب تعليق الحكومة اللبنانية تسجيل لاجئين سوريين جدد لدى المفوضية منذ عام 2015، لا يزال العدد الفعلي للاجئين غير معروف. وتقدر الحكومة بأنه يوجد في لبنان 1,5 مليون لاجئ سوري. وفي 5 و 6 كانون الثاني/يناير، تلقت المفوضية تقارير تفيد بأن الجيش اللبناني اعتقل سوريين في المناطق الحدودية بالقرب من وادي خالد والبقية في قضاء عكار في شمال لبنان، وسلمهم إلى السلطات السورية داخل الجمهورية العربية السورية. وفي أعقاب حادث المركب الذي وقع في 31 كانون الأول/ديسمبر (انظر الفقرة 39)، ورد أن الركاب السوريين الناجين احتُجزوا وثُقلوا، حسب ما زُعم، إلى الجمهورية العربية السورية دون مراعاة الأصول القانونية الواجبة. وقد تواصلت المفوضية مع السلطات لمناقشة هذه المسألة.

58 - وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، عقدت المحكمة العسكرية الدائمة في بيروت جلسة المحاكمة الأولى في قضية تعذيب وقتل لاجئ سوري كان قد توفي في آب/أغسطس 2022 في مركز تابع لأمن الدولة في بنت جبيل في جنوب لبنان (انظر S/2022/858، الفقرة 63).

59 - وظل اللاجئون الفلسطينيون يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن القيود المفروضة على فرص كسب العيش والحوافز التي تحول دون حصولهم على التعليم وخدمات الرعاية الطبية. ووفقاً لاستقصاء أجرته الأونروا مؤخراً، فإن 93 في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون في فقر، وهي زيادة مقارنة بنسبة 86 في المائة المسجلة في آذار/مارس 2022. وواصل اللاجئون الفلسطينيون تعطيل خدمات الأونروا، مطالبين بأن توفر لهم الأونروا المزيد من المساعدة ومن فرص العمل. واستمرت حوادث الاحتجاجات والاعتصامات والعنف والتهديدات ضد موظفي الأونروا ومرافقها.

60 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل لبنان 11 978 حالة إصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) و 106 وفيات مرتبطة بها، ليصبح المجموع التراكمي هو 1 230 901 حالة إصابة والوفيات المرتبطة بها 10 816 حالة منذ 21 شباط/فبراير 2020. وحتى 20 شباط/فبراير 2023 أيضاً، كان 5 614 714 شخصاً، بينهم لاجئون سوريون وفلسطينيون وعمال مهاجرون، قد تلقوا جرعة واحدة على الأقل من اللقاح المضاد لكوفيد-19. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تأكيد 6 137 حالة جديدة من حالات الإصابة بالكوليرا وخمس وفيات مرتبطة بها، ليصبح المجموع التراكمي 6 543 حالة إصابة والوفيات المرتبطة بها 23 حالة منذ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وأُعطِيَ ما مجموعه [1 151 800] جرعة من لقاح الكوليرا الفموي من أصل 2,2 مليون جرعة، وكان ذلك أساساً في شمال عكار وطرابلس والنقاع. وللمساعدة على منع انتقال العدوى، وفرت الأمم المتحدة الوقود لمحطات ضخ المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي وقدمت الدعم لجهود كآورة المياه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تأكيد ثماني حالات جديدة من حالات الإصابة بجذري النسناس، ليصبح المجموع التراكمي 26 حالة.

61 - وعلى الرغم من تراجع النقص في الأدوية، ظلت القدرة على تحمل التكاليف تشكل عائقاً كبيراً أمام الحصول على الأدوية وإمداد المستشفيات بها. وبلغ، في كانون الأول/ديسمبر 2022، سعر السلة الغذائية التي يرصدها برنامج الأغذية العالمي 1,2 مليون ليرة لبنانية للفرد شهرياً. وفي إطار المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي الذي يموله البنك الدولي، قدم برنامج الأغذية العالمي مدفوعات نقدية إلى ما عدده 360 000 لبناني حتى كانون الأول/ديسمبر 2022. وفي 11 شباط/فبراير 2023، وصلت إلى لبنان أول شحنة من القمح، ممولة بقرض من البنك الدولي تمت الموافقة عليه في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (انظر S/2022/858، الفقرة 54). وتقدر الأمم المتحدة أن ما يقرب من 3,9 ملايين شخص في لبنان غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الإنسانية، بما في ذلك 2,1 مليون لبناني و 1,5 مليون لاجئ سوري و 211 400 لاجئ فلسطيني و 81 499 مهاجراً.

62 - وشرعت الأمم المتحدة في تفعيل إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2025، مبدئةً بالمجالات ذات الأولوية بما فيها مجالات الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والتعليم وقطاع الإنتاج وتوليد الدخل. وخلال الربع الأخير من عام 2022، بلغ التمويل المُبلَّغ عنه بموجب إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان 52,4 مليون دولار، بما في ذلك تمويل مستلم بمبلغ 35,63 مليون دولار ومبلغ مرَّحل من عام 2021 قدره 16,77 مليون دولار. وأفاد صندوق التمويل الجماعي الخاص بالإطار، وهو مرفق تمويل لبنان الذي يديره البنك الدولي، بأن مبلغاً قدره 69,98 مليون دولار قد دُفِع حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

63 - وحتى 21 شباط/فبراير، تم تمويل خطة الاستجابة للطوارئ لتقديم الدعم الإنساني لإنقاذ أرواح المواطنين اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين والمهاجرين الأشد عرضة للمخاطر، من المتضررين من الأزمة، بنسبة 75,8 في المائة، حيث طُلب تمويل بمبلغ 413,7 مليون دولار من أصل 546 مليون دولار. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر 2022، نشر منسق الإغاثة في حالات الطوارئ اللحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2023، التي تتضمن خطة الاستجابة للطوارئ للبنان لعام 2023. وحتى 31 أيلول/سبتمبر 2022، بلغ مجموع ما أبلغت عنه الجهات المانحة من المساعدات الدولية المقدمّة إلى لبنان 1,84 بليون دولار، بما في ذلك مبلغ قدره 1,321 مليون دولار صُرف في عام 2022 ومبلغ قدره 525,5 مليون دولار مرَّحل من عام 2021. وأبلغت الجهات المانحة عن وجود التزامات لم تُسَدَّد بعدُ قدرها

415 مليون دولار لعام 2023 وما بعده. وموّل النداء من أجل خطة لبنان للاستجابة للأزمة لعام 2022 بنسبة 45 في المائة، بمبلغ 1,5 بليون دولار، من المبلغ المطلوب وقدره 3,36 بلايين دولار، حيث أبلغت كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عن ورود تمويل قدره 1,17 بليون دولار في عام 2022 ومبلغ قدره 331,8 مليون دولار مرحّل من عام 2021.

64 - وعملا بقرار مجلس الأمن 1757 (2007)، مُدّدت ولاية المحكمة الخاصة بلبنان من 1 آذار/مارس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 لغرض محدود هو إتمام المهام غير القضائية المتبقية للمحكمة الخاصة وإغلاقها على نحو منظم.

ثالثا - تدابير الأمن والسلامة

65 - مع الاستمرار في رصد الحالة فيما يتعلق بكوفيد-19 في القوة المؤقتة وفي البلد، أُوقِف تطبيق الحجر الصحي الإلزامي للأفراد الوافدين في سياق تناوب قوات البعثة.

66 - واستمرت القوة المؤقتة، عملا بالتزامها بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام الرامية الى تحسين سلامة وأمن حفظة السلام، في مراجعة خططها الأمنية وتدابيرها المتعلقة باتقاء المخاطر والتخفيف منها، بالتنسيق الوثيق مع السلطات اللبنانية. وظلت التدابير الأمنية الصارمة مطبقة في منطقة العرقوب (القطاع الشرقي)، وشملت استخدام مجموعات مرافقة مسلحة أثناء التنقلات الرسمية لجميع موظفي الأمم المتحدة. ويسرت القوة المؤقتة إيفاء 54 بعثة إلى منطقة العرقوب، بينهم أعضاء من فريق الأمم المتحدة القطري.

67 - وواصلت القوة المؤقتة رصد سير الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن اعتداءات خطيرة على حفظة السلام أو في ارتكاب تلك الاعتداءات. وفي 29 كانون الثاني/يناير، عقدت جلسات استماع تتعلق بالطعون في الحكم الصادر في 24 آذار/مارس 2021 بشأن هجومين خطيرين تعرّض لهما حفظة السلام التابعون للقوة المؤقتة في صيدا في 26 تموز/يوليه 2011 وبرج الشمالي في 9 كانون الأول/ديسمبر 2011. ومن المقرر عقد الجلسة التالية في 5 حزيران/يونيه. ومن المقرر أن تُعقد في 7 آذار/مارس الجلسة التالية لمحكمة التمييز العسكرية بشأن محاولة الهجوم على حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة في صور في عام 2008. وحددت المحكمة العسكرية الدائمة تاريخ 26 أيار/مايو موعدا لعقد الجلسة التالية بشأن الهجوم الذي وقع في خيام (القطاع الشرقي) في 24 حزيران/يونيه 2007 وللنظر في الدعوى المتعلقة بارتكاب أعمال بقصد إرهابي التي فُتح ملفها في كانون الثاني/يناير 2014. ومن المقرر أيضا أن تُعقد، في 26 أيار/مايو، جلسة الاستماع التاليتان في قضيتين تتعلقان بهجمات خطيرة ضد حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة في القاسمية في 16 تموز/يوليه 2007 وفي الرميلة في 27 أيار/مايو 2011. ولم يُحرز أي تقدم في الدعاوى الجزائية المتعلقة بالحادث الذي وقع في مجدل زون (القطاع الغربي) في 4 آب/أغسطس 2018 (انظر S/2018/1029) أو بالأعمال العدوانية ضد حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة في شقراء (القطاع الشرقي) في 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، وبنيت جبيل (القطاع الغربي) في 4 كانون الثاني/يناير 2022، ورامية (القطاع الغربي) في 25 كانون الثاني/يناير 2022 (انظر S/2022/214، الفقرة 70).

رابعاً - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

68 - حتى 20 شباط/فبراير، كان عديد القوة المؤقتة يتألف من 10 116 من الأفراد العسكريين، منهم 808 نساء (8,0 في المائة)، من 48 بلدا مساهما بقوات؛ ومن 230 موظفا مدنيا دوليا، منهم 86 امرأة (37,4 في المائة)؛ ومن 548 موظفا مدنيا وطنيا، منهم 148 امرأة (27,0 في المائة). وكانت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة تضم خمس سفن (أربع سفن مؤقتة) و 587 فردا من الأفراد العسكريين التابعين للقوة، بينهم 33 امرأة (5,6 في المائة). وإضافة إلى ذلك، يعمل 53 مراقبا عسكريا تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، منهم تسع نساء (17,3 في المائة)، لدى فريق المراقبين في لبنان، ويخضعون للإشراف العمليتي للقوة المؤقتة. والمرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد العسكريين بالقوة تخدم برتبة عقيد، أما المرأة الأعلى رتبة في صفوف الموظفين المدنيين فهي معينة برتبة مد-2.

69 - وفي إطار الجهود المتعلقة بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام الرامية إلى دعم الأداء الفعال والمساءلة، أجرت القوة المؤقتة، في إطار النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، جمعها وتحليلها للبيانات وتقييم أدائها بشكل منتظم، وهو ما يؤكد فعالية عمليات البعثة. وواصلت القوة المؤقتة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم في إطار ذلك النظام، بما في ذلك تحسين إدارة المعلومات وحوكمة البيانات.

70 - وتنفيذاً للالتزامات المنصوص عليها في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام ولأحكام القرار 2436 (2018)، انتهت القوة المؤقتة في الربع الرابع من عام 2022 من تقييم 12 وحدة تابعة لها من حيث اللوجستيات والتدريب والتأهب العمليتي. وُددت أوجه قصور طفيفة في ثلاث وحدات تتعلق بالاتصالات وتبادل المعلومات والتدريب والعمليات واللوجستيات، وهي قيد المعالجة.

71 - وواصلت القوة المؤقتة إجراء تقييم لاستمرار أهمية موارد القوة المؤقتة (انظر S/2020/473)، عملاً بالقرار 2539 (2020). وسُلم بنجاح آخر موقعين من المواقع المحددة وفقاً للتقييم إلى حكومة لبنان في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

72 - وعملاً بالفقرة 24 من القرار 2650 (2022)، بلغت القوة المؤقتة المراحل النهائية من إعداد استراتيجية لمكافحة المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة.

خامساً - السلوك والانضباط

73 - في الفترة من 3 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 20 شباط/فبراير، سجلت القوة المؤقتة 12 حالة من حالات السلوك غير المرضي المحتمل وادعاءين بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأتيح التدريب التوجيهي والتوعوي بشأن معايير السلوك المتبعة في الأمم المتحدة لما عدده 664 من الأفراد المدنيين و 382 من الأفراد العسكريين في القوة المؤقتة. ويظل كل من القوة المؤقتة ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان ملتزمين بالامتثال التام لسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك حظر التحرش الجنسي. وفي هذا الصدد، نظمت القوة المؤقتة ثمانية دورات تدريبية موجهة بشأن التحرش الجنسي لما عدده 108 من ضباط الأركان، كما قامت بما عدده 17 زيارة شاملة لرصد المخاطر ولالإشراف.

سادسا - ملاحظات

74 - أُدينُ بأشدّ العبارات الهجوم الذي تعرض له جنود حفظ السلام التابعين للقوة المؤقتة في العاقبية، وأتقدم بالتعازي لعائلة جندي حفظ السلام الذي قُتل في الحادث ولأصدقائه وزملائه، وأتمنى للجرحي الشفاء العاجل. وردُّ الفعل السريع من جانب السلطات اللبنانية مدعاةً لتفاؤلي، وأشدد على أهمية تقديم الجناة إلى العدالة. وإن شئتُ الهجمات على القوة المؤقتة أمرٌ غير مقبول. ولا بد من ضمان سلامة وأمن حفظة السلام ومحاسبة من يهاجمونهم أو يهددونهم. وفي هذا الصدد، أعرب عن قلقي البالغ من استمرار أعمال تخويف حفظة السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

75 - وألاحظ مع القلق أن منصب الرئيس شاغر منذ أربعة شهور، مع استمرار الحكومة في العمل بصفتها حكومة تصريف أعمال. وهذا الوضع يقوض قدرة البلد على مواجهة تحدياته الاجتماعية - الاقتصادية والأمنية والإنسانية الملحة. وأناشد جميع أصحاب المصلحة التخلي بروح القيادة والمرونة وتكثيف الجهود لتحقيق توافق في الآراء لما فيه نفع المواطنين اللبنانيين.

76 - ومن المخيب للأمل أن البلد، بعد مرور 11 شهرا على الاتفاق على مستوى الخبراء المبرم مع صندوق النقد الدولي، لا يزال عليه أن يتوصل مع صندوق النقد الدولي إلى برنامج مالي يمكن أن يساعد على استقرار الاقتصاد وإدخال ما يلزم من إصلاحات ضريبية ومالية وقطاعية وإدارية، بما يلبي احتياجات الشعب اللبناني وتطلعاته. وأشجع جميع أصحاب المصلحة على العمل مع حكومة تصريف الأعمال لتجنب العجز والاختلال الوظيفي، وضمان الفعالية في عمل مؤسسات الدولة، وتيسير اتخاذ القرارات بشأن القضايا الملحة وذات الأهمية الحاسمة.

77 - وأرحب بالأعمال التحضيرية الجارية للانتخابات البلدية. ومن المهم أن تجرى تلك الانتخابات وفق الجدول الزمني الانتخابي المعدل. وأشجع بقوة ما يُبذل من جهود بغية تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها، بما في ذلك اعتماد تدابير خاصة مؤقتة.

78 - ويشكل امتلاك أسلحة غير مأذون بها خارج نطاق سيطرة الدولة، وهو أمر يواصل الاعتراف به حزبُ الله نفسه وجماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة، انتهاكا مستمرا وخطيرا للقرار 1701 (2006). وأهيب بحكومة لبنان أن تتخذ جميع الاجراءات اللازمة حتى لا تكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين 1559 (2004) و 1680 (2006)، اللذين يطالبان بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان. وأكرر دعوتي إلى المعالجة الضرورية للعناصر العالقة من القرار 1701 (2006) ولمسألة الاستراتيجية الدفاعية الوطنية، من خلال حوار وطني، وأشجع الجهات الفاعلة المعنية داخل لبنان إلى تنشيط الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. وما زال من المهم تنفيذ القرارات السابقة المنبثقة عن الحوار الوطني اللبناني، ولا سيما تلك المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية التابعة للجهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة.

79 - وبعد أن قلّت حدة التوترات، بادئ الأمر، على طول الخط الأزرق عقب إقامة الحدود البحرية في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أشعر بخيبة أمل إزاء تجدد الحوادث والتموضع، وهو تجدد مقلق وإن ظل على نطاق ضيق، لا سيما حين يكون الأمر بشكل مباشر بين الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي. فكل حادث من تلك الحوادث يمكن أن يؤدي إلى تصعيد تترتب عليه عواقب وخيمة. وللحد من بؤر التوتر

المحتملة، أشجع الطرفين على استخدام الصيغة الثلاثية للقوة المؤقتة بغية استئناف المناقشات بشأن ما تبقى من نقاط مثيرة للخلاف على طول الخط الأزرق. وعلى نطاق أعم، ما زلت أحدث لبنان وإسرائيل على بدء محادثات بشأن ترسيم حدودهما البرية. والأمم المتحدة على استعداد لدعم هذه العملية، إذا طلب الطرفان ذلك.

80 - ومن دواعي القلق البالغ استمرار وجود أسلحة غير مأذون بها في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق، بما في ذلك ما لوحظ في ميادين الرماية غير الرسمية. ويمثل وجود الأسلحة واستخدامها الفعلي في ميادين الرماية تلك، التي لا تسيطر عليها الدولة، انتهاكا خطيرا للقرار 1701 (2006). واستمرار عدم إمكانية الوصول إلى ميادين الرماية، على الرغم من الطلبات المتكررة التي قدمتها القوة المؤقتة إلى الجيش اللبناني لتيسير القيام بزيارة مشتركة، أمر غير مقبول. وأكرر تأكيد التزام الجيش اللبناني بكفالة وصول القوة المؤقتة إلى جميع المناطق التي تطلبها البعثة، وضرورة قيام الحكومة اللبنانية بالتحقيق في أي قيود تُفرض على تنقل القوة المؤقتة.

81 - ولا تزال الحوادث التي تؤثر على حرية تنقل القوة تثير قلقا بالغا. ويظل من المهم أن تساعد السلطات اللبنانية في دحض المفاهيم غير الدقيقة وأن تنشر فهم ولاية البعثة في أوساط المجتمعات المحلية، بما يشمل حرية تنقل البعثة، سواء برفقة الجيش اللبناني أو وحدها. ويجب على السلطات أن تعمل بنشاط على مكافحة المعلومات المضللة في هذا الصدد. فالتصورات الخاطئة قد تغذي التخوف من أنشطة البعثة والشك فيها، وتقوض سلامة الأفراد، وتقلص الحيز العملياتي لحفظة السلام.

82 - ولا يزال التعاون والتنسيق بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني مهمين لنجاح تنفيذ القرار 1701 (2006). ولا يزال الجيش اللبناني يعاني من قيود على الموارد، مما يؤثر على قدراته العملية، في خضم الأزمة الاقتصادية والمالية. وتؤثر هذه التحديات أيضا على إحراز التقدم في الحوار الاستراتيجي مع القوة المؤقتة بهدف زيادة عمليات الانتشار وبسط سلطة الدولة. وفي هذا الصدد، فإن بدء عمل آلية الدعم المالي الطارئ للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي أمر مرحب به. وسيساعد التمويل المقدم من خلال هذه الآلية في الحفاظ على هاتين المؤسستين من المؤسسات الأمنية التابعة للدولة على المدى القصير، وفي المساهمة في الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلد. وأناشد جميع الشركاء أن ينظروا في تخصيص التمويل لإظهار التزامنا الجماعي بالمؤسسات الأمنية التابعة للدولة وباستقرار البلد.

83 - وتولي الجيش اللبناني مهام قيادة عمليات الحظر البحري أمر مشجّع. ومطلوب من السلطات اللبنانية أن تلتزم التزاما إضافيا يمكن إثباته بنشر الجيش اللبناني نشرا فعالا ودائما في الجنوب.

84 - ولا تزال الانتهاكات المستمرة للمجال الجوي اللبناني من قبل الطائرات والمسيرات الإسرائيلية مدعاة للقلق البالغ، ويجب أن تتوقف. فعمليات التحليق هذه تشكّل انتهاكا للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية وتكدر حياة السكان اللبنانيين وتقوض مصداقية القوة المؤقتة. وأكرر إدانتي لجميع انتهاكات السيادة اللبنانية.

85 - ويشكل احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية العجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق انتهاكا مستمرا للقرار 1701 (2006)، ويجب أن يتوقف. وألاحظ أن التخلص من الحطام في هذه المنطقة يعوق وصول القوة المؤقتة إلى الخط الأزرق ويشكل خطرا على حفظة السلام. وأحث السلطات الإسرائيلية مرة أخرى على الوفاء بالتزامها بموجب القرار 1701 (2006) بالانسحاب من الجزء الشمالي من قرية العجر ومن المنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق.

86 - وإن التأخير المستمر فيما يتعلق بالتحقيق في انفجار مرفأ بيروت يثيران قلقاً بالغاً. ويجب على السلطات اللبنانية أن تراعي مصالح الضحايا أولاً، وأن تضي في إجراء تحقيق محايد وشامل وشفاف. وبعد مرور أكثر من عامين على مقتل لقمان سليم، أحت على إحراز التقدم في التحقيق في قتله. وأحت أيضاً على إحراز التقدم في التحقيق في اشتباكات الطيونة. وتؤكد هذه القضايا الحاجة إلى تعزيز وتمكين سلطة قضائية مستقلة قادرة على تحقيق العدالة.

87 - وأدعو الحكومة اللبنانية إلى التقيد بسياستها المتمثلة في النأي بالنفس، بما يتفق مع إعلان بعدد لعام 2012، وأدعو جميع الجهات الفاعلة اللبنانية إلى الكف عن المشاركة في النزاع السوري وغيره من النزاعات في المنطقة. وأدينُ تتفُّل المقاتلين ونقل العتاد الحربي عبر الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية في انتهاكٍ للقرار 1701 (2006).

88 - وفي ظل استمرار تدهور الوضع الاجتماعي - الاقتصادي في البلد، من المقلق أن نرى التراجع المطرد في قدرة مؤسسات الدولة على توفير الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك في القطاعات الرئيسية مثل المياه والطاقة والتعليم والصحة. وتحتاج المؤسسات العامة في لبنان إلى دعم متسق وعاجل لتمكين البلد من العودة إلى مسار التنمية والمضي قدماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولأن الحل الطويل الأجل والمستدام هو بيد القادة اللبنانيين لا غيرهم، أدعوهم إلى تحمل المسؤولية عن الأسباب الكامنة وراء الأزمة وإلى التصدي لتلك الأسباب تصدياً حاسماً.

89 - والجهود التي يبذلها لبنان لحماية اللاجئين رغم كل التحديات أمر يستحق أن يُشاد به، وما زلت ممثلاً لما يبين عنه الشعب اللبناني من حسن ضيافة ملحوظ. والاستجابة القوية والموحدة، بما في ذلك من المجتمع الدولي، أمر حيوي لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين والمجتمعات المضيفة. وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم اللازم، كما أدعو السلطات اللبنانية إلى العمل على منع التوترات بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين والمساعدة في تعزيز الاستقرار الاجتماعي. ولا يزال أعمال الضمانات القانونية والإجرائية، ولا سيما مبدأ عدم الإعادة القسرية، أمر ذو أهمية بالغة.

90 - ومن الأهمية بمكان أن تتلقى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تمويلاً ثابتاً وكافياً لضمان قدرتها على تلبية احتياجات الحماية لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين. وأحت المجتمع الدولي على توفير ما يلزم من موارد للوكالة.

91 - وأعرب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ومعدات للقوة المؤقتة ولفريق المراقبين في لبنان وأشجعها على زيادة عدد النساء في صفوف الأفراد العسكريين في القوة المؤقتة. وأعرب عن تقديري لمنسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان يوانا فرونيتسكا ولموظفي مكتبها؛ وللواء آرولدو لاسارو ساينس، رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد قوتها، والأفراد المدنيين والعسكريين العاملين في القوة المؤقتة تحت قيادته؛ ولأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

Restriction of the freedom of access and movement of the United Nations Interim Force in Lebanon from 3 November 2022 to 20 February 2023

1. In paragraph 16 of resolution [2650 \(2022\)](#), the Security Council urged the parties to ensure that the freedom of movement of the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) in all its operations, including access to all parts of the Blue Line, was fully respected and unimpeded. It called on the Government of Lebanon to facilitate prompt and full access to sites requested by the Mission for the purpose of swift investigation, including several Green Without Borders sites, the tunnels crossing the Blue Line (as reported in [S/2019/237](#)) and unauthorized firing ranges, in line with resolution [1701 \(2006\)](#), while respecting Lebanese sovereignty.

2. During the reporting period, UNIFIL conducted an average of 7,963 monthly patrols during the day and at night, of which 44.9 per cent were foot patrols. The Mission conducted an average of 2,166 patrols each month along the Blue Line, both by vehicle and on foot (51.7 and 48.3 per cent, respectively). In addition, the Mission conducted an average of 50 helicopter patrols and 890 inspection activities, which included the conduct of temporary and permanent checkpoints and of counter-rocket-launching operations each month.

3. While the freedom of movement of UNIFIL was respected in most cases, the Mission continued to experience some restrictions, mostly verbal threats but also laser- and weapons- pointing, as detailed in paragraph 17 in the report above. Instances in which verbal aggression or gesticulation was accompanied by damage to UNIFIL property or impeded the conduct of a patrol, the incidents are noted in the present annex. Despite the widespread condemnation of the fatal attack on the UNIFIL convoy at Aqibiyah on 14 December 2022, there were continuing acts of intimidation against UNIFIL peacekeepers. Such acts included forcing peacekeepers out of their patrol vehicles and the seizure of UNIFIL property. Some acts involved the presence of assault weapons.

Access to all locations of interest

4. UNIFIL maintained access to all parts of the Blue Line that had previously been temporarily restricted by containers or prefabricated buildings throughout the reporting period (see [S/2022/858](#), annex I, para. 5). UNIFIL is yet to gain access to several other sites of interest, including the firing ranges, as well as a number of Green without Borders sites close to the Blue Line. Repeated formal requests have been made to the Lebanese Armed Forces. Access to those locations is required both in connection with investigations and as part of the Mission's daily monitoring of the Blue Line, as mandated under resolution [1701 \(2006\)](#) and recalled in resolution [2650 \(2022\)](#).

5. The Lebanese Armed Forces continued to object to some patrol routes proposed by UNIFIL to expand its presence outside main routes and municipal centres. It has been asserted that these are either private roads or areas of strategic importance to the Lebanese Armed Forces.

Freedom of movement incidents

6. On 12 November, a glass bottle was thrown at a moving UNIFIL military vehicle in the vicinity of Wadi Jilu (Sector West). The bottle hit the vehicle's side mirror and the glass fragments caused a minor injury to one of the peacekeepers. The injured

peacekeeper was subsequently treated at a UNIFIL hospital. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces and contacted local authorities.

7. On 26 November, two stones were thrown from a vehicle without licence plates towards a UNIFIL vehicle patrol in the vicinity of Marwahin (Sector West), cracking the windscreen of one vehicle. No injury was caused to UNIFIL personnel. The peacekeepers suspended the patrol and returned to base. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces and the mayor of Marwahin.

8. On 28 November, two individuals in a vehicle without licence plates overtook a UNIFIL patrol near Kunin (Sector West) and stopped in front of the patrol, blocking its route. One of the individuals disembarked from the vehicle, waved his arms to make the patrol stop and signalled for it to go back. The UNIFIL patrol reversed and made a detour to continue its patrol. The vehicle followed the patrol for 200 m and then left the area. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces and the mayor of Kunin.

9. On 30 November, a cell phone was seized from a UNIFIL peacekeeper in the vicinity of Udaysah (Sector East). The peacekeeper had been taking pictures with the phone when an individual, one of a group of six individuals who had been observing the peacekeeper, took it. The group then promptly left the area in two vehicles. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces and the mayor of Udaysah.

10. On 5 December, UNIFIL peacekeepers took pictures of four individuals in civilian clothes who were taking pictures of an area south of the Blue Line, near Udaysah (Sector East). The four individuals approached the peacekeepers, seized a cell phone and binoculars and then left the area. The phone was later returned by another individual. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces and contacted the mayor of Udaysah.

11. On 6 December, four individuals in civilian clothes, two of whom were armed with assault weapons, approached UNIFIL personnel returning from a foot patrol in the vicinity of Hallusiyat al-Fawqa (Sector West) and requested them to leave the area. The patrol continued to its base in accordance with the planned itinerary. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces and the local authorities.

12. On 8 December, two civilian vehicles blocked the path of a UNIFIL vehicle patrol driving towards Kunin (Sector West). The peacekeepers suspended the patrol and left the area. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces and contacted the mayor of Kunin.

13. On 14 December, a UNIFIL convoy travelling to the Beirut Rafic Hariri International Airport was attacked in the village of Aqibiyah. One peacekeeper was killed and three were injured, one of them seriously. Investigations by the United Nations as well as Lebanese and Irish authorities into the incident are ongoing (see para. 2 and subsequent paras. in the report above).

14. On 21 December, four individuals in civilian clothes with their faces covered approached a UNIFIL patrol in the vicinity of Aytarun (Sector West) and demanded, in an unfriendly manner, that the peacekeepers leave the area. The patrol withdrew from the location. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces and local authorities.

15. On 28 December, four individuals in civilian clothes blocked the path of a UNIFIL patrol in the vicinity of Khirbat Silm (Sector West) by placing two vehicles across the road. Having been requested to turn back, the patrol deviated from its planned route and continued patrolling on a parallel road. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces and followed up with the mayor.

16. On 28 December, four individuals in civilian clothes on motorcycles blocked the path of a UNIFIL patrol near Dayr Ntar (Sector West) and asked the patrol to turn back. The patrol made a detour and continued patrolling on an alternative route. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces and local authorities.

17. On 31 December, two individuals in civilian clothes blocked a UNIFIL patrol near Rishknaniyah (Sector West) by placing a vehicle across the road. After the two individuals asked the patrol to turn back, the patrol took an alternative route and continued its mission as planned. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces and the mayor.

18. On 31 December, a UNIFIL patrol encountered a barrier blocking a road in the vicinity of Kfar Kila (Sector East). Shortly thereafter, two individuals approached the patrol, stating that it could not continue. The UNIFIL personnel took a detour and continued their patrol. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces, which subsequently informed the mission that the road was private property.

19. On 31 December, 15 individuals in civilian clothes blocked the path of a joint UNIFIL-Lebanese Armed Forces patrol near Dayr Qanun al-Nahr (Sector West). Following the intervention by the Lebanese Armed Forces personnel present, the joint patrol continued its mission as planned.

20. On 7 January, a UNIFIL patrol was stopped by an individual in civilian clothes with a car in the vicinity of Kafra (Sector West). The individual told the patrol to turn back. The patrol reversed and left the area. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces and contacted the mayor.

21. On 21 January, a civilian vehicle blocked the path of a UNIFIL vehicle patrol in the vicinity of Dayr Qanun al-Nahr (Sector West). One man got out of the vehicle and requested the patrol to turn back. The patrol reversed and, using an alternative route, continued its planned itinerary. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces. Later that same day, the same patrol was surrounded by seven civilian vehicles and around 50 individuals in civilian clothes with their faces covered in the vicinity of Jinnata (Sector West). One individual in the crowd was armed with a handgun and another with an assault weapon. The crowd forced the UNIFIL personnel to exit the patrol vehicles and kneel on the ground. Two cell phones and one handheld radio were then seized from the peacekeepers, and the windows and side mirrors of the two patrol vehicles were broken. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces, which deployed to the area and escorted the UNIFIL patrol back to its base.

22. On 6 February, a UNIFIL patrol near Dayr Siriane (Sector East) was stopped by seven men with wooden sticks. The men hit the UNIFIL vehicle and broke the rear window. None of the peacekeepers were injured. After the individuals left the area, the peacekeepers returned to their base. The Lebanese Armed Forces were informed.

Support by the United Nations Interim Force in Lebanon to the Lebanese Armed Forces further to paragraph 11 of Security Council resolution 2650 (2022)

1. Further to the request of the Government of Lebanon dated 15 March 2022 addressed to the Presidency of the Security Council, the Council, in operative paragraph 11 of its resolution 2650 (2022), requested the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL), in line with resolution 1701 (2006), to exceptionally extend temporary and special measures to support and assist the Lebanese Armed Forces with the provision of relevant additional non-lethal material (fuel, food and medicine) and logistical support for a limited period of six months and no longer than 28 February 2023. The support was requested to be provided from within the mission's existing resources and without implications to the increase of the budget level, in the framework of the Lebanese Armed Forces-UNIFIL joint activities, and in compliance with the human rights due diligence policy on United Nations support to non-United Nations security forces. The support was also to be without prejudice to the mandate and its implementation, the concept of operations and the rules of engagement of UNIFIL, while fully respecting Lebanese sovereignty and at the request of the Lebanese authorities, and subject to appropriate and immediate oversight and scrutiny.

Support provided

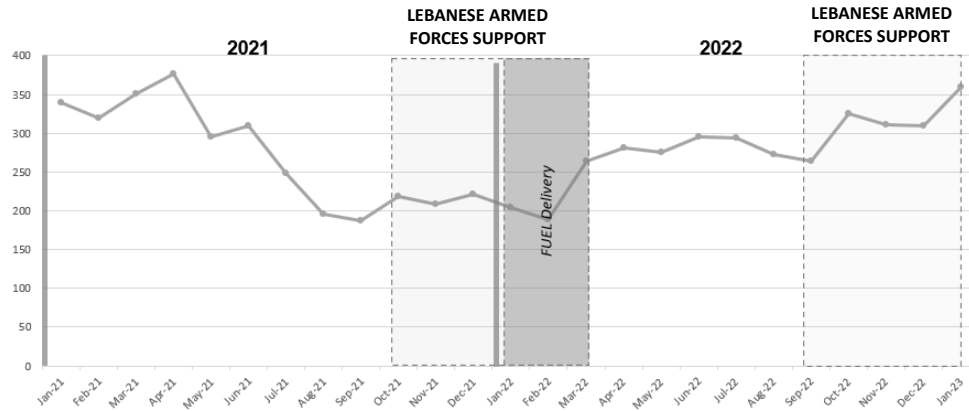
2. Following the Council's adoption of resolution 2650 (2022), UNIFIL and the Lebanese Armed Forces set targets for joint activities and concomitant requirements for fuel and food rations, bearing in mind both the vehicles and personnel required for those activities. The plan was based on the needs and absorption capacity of the Lebanese Armed Forces. On 5 December, UNIFIL and the Lebanese Armed Forces signed a memorandum of understanding detailing provisions, oversight and compliance with the human rights due diligence policy. For the provision of assistance prior to that date, handover certificates, detailing quantities as well as the oversight requirements in the memorandum, were signed with each delivery. Since the end of September, deliveries have been made at the end of each month.

3. Altogether, between the end of September and 20 February, UNIFIL provided 195,000 litres of diesel fuel, food rations for approximately 160,000 meals and 72 kg of medicine to the Lebanese Armed Forces. This support has amounted to a value of \$298,393.75. Provisions were drawn from existing UNIFIL stocks or obtained using existing contracts. The final delivery was scheduled for 28 February 2023.

Impact assessment

4. Overall, operational activities in close coordination with the Lebanese Armed Forces rose demonstrably, almost back to the pace registered prior to the country's economic crisis. Whereas towards the end of 2019, UNIFIL was conducting an average of 22.2 per cent of its operations in close coordination with the Lebanese Armed Forces, the average dropped to a low of 13.8 per cent by July 2021. By April 2022, with the assistance provided by UNIFIL under Security Council resolution 2591 (2021), such operations had reached an average of 18.3 per cent. With the provision of assistance since September 2022 under resolution 2650 (2022), this was sustained at around 19.8 per cent, in accordance with pre-planned targets for joint activities.

Figure
Monthly average number of joint vehicle patrols of the United Nations Interim Force in Lebanon and the Lebanese Armed Forces



5. The positive impact of UNIFIL assistance was most clearly demonstrated with regard to fuel support and vehicular activities, as fuel provided by UNIFIL offset some of the main constraints of the Lebanese Armed Forces caused by rapidly rising fuel prices. (Fuel prices tripled in Lebanon between February 2022 and February 2023, from 400,000 to 1.2 million Lebanese pounds per gallon).

6. Some 264 monthly joint vehicle patrols were conducted during September, 325 in October, 311 in November, 309 in December and 359 in January. Joint foot patrols and market walks, which are vital for force acceptance, also rose significantly. Combined vehicle and foot patrols in close coordination with the Lebanese Armed Forces increased from 1,926 in August to 2,073 patrols in September and 2,081 in October. After that, a slight dip was seen, with 1,997 patrols in November and 1,931 in December, as the Lebanese Armed Forces were called on to perform additional public security functions amid mounting political uncertainty. For January, all joint patrolling conducted by UNIFIL and the Lebanese Armed Forces stood at 2,033 foot, market and vehicle patrols.

7. With the provision of food and medicines, UNIFIL delivered a small yet useful amount of material support to Lebanese Armed Forces troops amid a collapse in the purchasing power of their salaries and organizational budget constraints. The resulting morale boost and the valuable impact of the overall assistance have been recognized by Lebanese government officials in recent communications with senior United Nations officials.

8. UNIFIL operations in close coordination with the Lebanese Armed Forces are central to the mission's mandate implementation. The joint operations also contribute to the objective of resolution 1701 (2006) of supporting the extension of State authority in southern Lebanon.

Implementation of the arms embargo

1. In paragraph 22 of its resolution [2650 \(2022\)](#), the Security Council recalled paragraph 15 of resolution [1701 \(2006\)](#), according to which all States shall take the necessary measures to prevent, by their nationals or from their territories or using flag vessels or aircraft, the sale or supply of arms and related materiel to any entity or individual in Lebanon other than those authorized by the Government of Lebanon or the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL). The United Nations continued to engage with Member States on allegations of weapons transfers and efforts to address such violations of resolution [1701 \(2006\)](#).
 2. Paragraph 15 of resolution [1701 \(2006\)](#) stipulates that all States shall take the necessary measures to prevent, inter alia, the sale or supply to any entity or individual in Lebanon of arms and related material of all types. During the reporting period, no new information was shared with the Secretariat in this regard.
 3. The United Nations remains committed to supporting overall compliance by the parties with resolution [1701 \(2006\)](#) in all its provisions and to advancing its implementation. This applies to the implementation of the arms embargo under paragraph 15 of resolution [1701 \(2006\)](#) and any decision that would be adopted by the Security Council in this regard. I look forward to continued dialogue with the Council and its members on furthering our joint goal of the full implementation of resolution [1701 \(2006\)](#).
-